

## علي الجرباوي\*

### الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة

تعالج هذه المقالة أزمة النظام السياسي الفلسطيني من خلال مسار تأليف حكومات السلطة الفلسطينية التي فرضت على الرئيس الراحل ياسر عرفات لتقليص صلاحياته، ثم باتت مع الانقسام الحاد بين "فتح" و"حماس" أزمة قائمة بحد ذاتها، تشكل صورة للأزمات المتوالدة من هذا الانقسام.

الرسمي تمحور الجدل حول العلاقة بين حالة الحكومة ووضعيتها، فمن جهة، طالب رئيس الحكومة، وبالإحاح شديد، بضرورة تجاوز حالة ضعف أداء الحكومة من خلال إجراء تعديل عليها يستطيع بواسطته توسيعها واستبدال بعض الوزراء الذين فرضوا عليه عند التشكيل التوافقي بين "فتح" و"حماس"، ومن جهة أخرى، ارتأى معظم الأطراف السياسية الفلسطينية أن وضعية التوافق في الحكومة "الموحدة" لا تسمح بإجراء أي تعديل إلا بالاتفاق المسبق بين الأطراف "المتوافقة"، وهو ما يعني فعلياً ضرورة موافقة "حماس" عليه، كي لا ينفرد عقد اتفاق إنهاء الانقسام،

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

وبعد حالة مدّ وجزر **أخيراً**، استمرت عدة أسابيع، تم إجراء تعديل بإضافة خمسة وزراء على حكومة "التوافق الوطني" الفلسطينية وخروج ثلاثة. وكانت هذه الحكومة تألفت في ٢ حزيران / يونيو ٢٠١٤، بُعيد التوصل إلى "اتفاق الشاطئ" للمصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، والذي أنهى - نظرياً على الأقل - سبعة أعوام من الانقسام السياسي الذي كان أبرز مظاهره وجود حكومتين للفلسطينيين، إحداهما في الضفة، والثانية في غزة.

خلال تلك الأسابيع، شغلت حالة الحكومة الفلسطينية "الموحدة" ووضعيتها الفلسطينيين على الصعيد السياسي الرسمي والشعبي: على الصعيد السياسي

الفلسطينيين، وفتح أمامهم الباب واسعاً للتسوية السياسية. فليس المهم لديهم أثر التغيير ومداه وانعكاساته على الحياة السياسية الفلسطينية، وعلى الوضع العام، فهذه أمور أصبحت خارج نطاق الاهتمام نظراً إلى حالة الاستسلام المنتشرة بينهم، واستفحال القناعة لديهم باستعصاء إمكان إخراج النظام السياسي من أزمته الخانقة، وإنما المهم عندهم هو وجود موضوع يفتح ثغرة في الفضاء العام للنميمة السياسية. وقد انشغل الفلسطينيون، وشغلوا أنفسهم، لعدة أسابيع، باستعراض الأسماء المحتملة للداخلين الجدد على الحكومة، وكما هي الحال دوماً، فإن عوامل الجهورية والعشائرية والفصائلية قامت بأدوارها في عملية التخمين التي حرّكت الركود.

وفي أجواء مشحونة بتراشق إعلامي بين "فتح" و"حماس"، فشل مسعى تأليف حكومة "وحدة وطنية"، وكان هذا الأمر متوقفاً، فالمسعى لم يكن جدياً في الأساس، وتم، في المقابل، إجراء التعديل على الحكومة، وإعلان أسماء الوزراء الجدد. وبشكل تلقائي وفوري، أسدل الستار على "فورة" الاهتمام الشعبي الذي تحوّل مباشرة إلى متابعة حادثة إحراق المستوطنين لعائلة فلسطينية في قرية دوما، وما تلا ذلك من أحداث وانتشار حالة غضب وغليان فلسطيني عام. لقد وجد الفلسطينيون "قصة" جديدة تُشغل حيز فراغهم السياسي، وبالتالي مرّ عليهم التعديل الحكومي الذي شغلهم لأسابيع مرور الكرام وبقليل من الاكتراث.

وعلى عكس الصعيد الشعبي، فإن التعديل الحكومي أثار حفيظة الوسط السياسي في البلد، إذ جرى هذا التعديل من دون توافق، وبمعارضة معلنة من حركة "حماس" والعديد من فصائل منظمة التحرير

وهو اتفاق هسّ أساساً. لذلك اتجهت هذه الأطراف إلى طرح البديل المتمثل في تأليف حكومة "وحدة وطنية" تشارك فيها الفصائل والحركات السياسية مباشرة، ويكون برنامجها سياسياً، عوضاً عن إدخال تعديل على حكومة "التوافق الوطني" التي تتشكل تحت راية "الحياد التكنوقراطي"، وهو موضوعياً سبب ضعفها الدائم. لقد وجدت الأطراف السياسية فرصة ربما تكون سانحة للانقضاض على الحكومة واقتناصها.

أمّا على الصعيد الشعبي فأدى موضوع تعديل الحكومة أو تغييرها إلى تحريك الرتابة التي تعانيتها الحياة السياسية الفلسطينية المتكلسة. فالنظام السياسي الفلسطيني أضحى يعاني منذ وقوع الانقسام حالة مستعصية من الجمود الدائم، إذ لم يبق وجود لآليات فعل سياسي مستقلة، أو حتى فاعلة. وانكمش هذا النظام ليتموضع عند الرئيس في الضفة، وعند حركة "حماس" في قطاع غزة، وتقلصت بفعل ذلك إمكانات المشاركة السياسية ومساحات التأثير في القرار العام. وبغياب وجود عملية سياسية تفاعلية ومؤثرة، تقلص الهامش السياسي المتاح أمام الفلسطينيين، بسبب التضييقات والملاحقات، لينحصر عند التذمر أو التندر على ما آلت إليه الأوضاع من سوء حال وتراجع عام. وفي خضمّ هذا الركود توسعت دائرة التكهّنات والشائعات، وأصبح أي إعلان أو إشارة عن احتمال حدوث تغيير في المشهد العام يحظى بكثير من المتابعة والاهتمام. وبما أن الحكومة، وخصوصاً "التكنوقراطية"، هي أضعف حلقات النظام السياسي وأكثرها انكشافاً، فإنها أصبحت أسهل المجالات للرصد والمتابعة.

لقد أثار موضوع تعديل حكومة "الوفاق الوطني" أو تغييرها، الشّهية المكبوتة عند

المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كي تكون ذراع تلك المنظمة، ونواة الدولة الفلسطينية العتيدة القادمة. وطبعاً، أصبح عرفات رئيساً لهذه السلطة التي تم تأليف أولى حكوماتها في أيار / مايو ١٩٩٤. وكما هو متوقع، فإن عرفات، بصفته رئيساً لكل من المنظمة والسلطة، أصبح رئيساً للحكومة أيضاً، ولم يتم استحداث منصب رئيس حكومة. وبجمعه الرئاسات التنفيذية كلها هيمن عرفات على المشهد السياسي الفلسطيني، ولم يواجه معارضة حقيقية تُذكر، إذ لم يتضمن النظام السياسي، بهياكله وآليات عمله الفعلية، مراكز قوة مستقلة عن الرئيس. وبالتالي، تحكّم عرفات في الحكومة التي شكّلت بالنسبة إليه ذراعاً إضافية للحكم والسيطرة.

وبسبب حاجة التسوية إلى شريك قوي وقادر على إبرام "الصفقة"، قامت إسرائيل والولايات المتحدة خلال ما تبقى من تسعينيات القرن الماضي بمراجعة عرفات، وتغاضت عن تجاوزاته ونزعتة الفردية في الحكم. لكن انهيار هذه العملية المتمثل في فشل قمة كامب ديفيد في تموز / يوليو ٢٠٠٠، واندلاع الانتفاضة الثانية التي اعتُبر عرفات مؤججها في أيلول / سبتمبر من العام ذاته، أدى إلى تبدّل موقف الطرفين منه، وإلى بدء استهدافهما له من ناحيتين: الأولى، محاصرة جيش الاحتلال الإسرائيلي لعرفات داخل مقرّ المقاطعة ابتداء من مطلع سنة ٢٠٠٠، والتي تصاعدت من خلال اجتياح المقر وهدم أركانه في آذار / مارس ٢٠٠٢، والإبقاء على عرفات "حبساً" فيه حتى مغادرته الأخيرة للعلاج في فرنسا قبيل وفاته في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤؛ الثانية جاءت من الولايات المتحدة والدول الغربية المانحة تحت عنوان

الفلسطينية. واعتبرت حركة "حماس" - وهي الطرف الرئيسي مع حركة "فتح" في المصالحة، كما في الانقسام - أن التعديل الحكومي إجراء "غير دستوري، وخارج عن التوافق، ويمثّل انقلاباً على اتفاق المصالحة، والحكومة أصبحت حكومة انفصالية". لقد أطاح التعديل الذي جاء لفكّ أزمة عدم فاعلية الحكومة، بالمصالحة الرسمية الهشّة التي كابد الفلسطينيون أعواماً للوصول إليها. وبالتالي، بدلاً من الخروج من أزمة، جرى الولوج في أزمة أعمق.

\*\*\*

أفضل ما يمكن أن يُلخّص حال الحكومة الفلسطينية كمؤسّسة، إن كانت حقاً كذلك، أنها طارئة وغريبة على النظام السياسي الفلسطيني. فهذا النظام الذي نما في رحم الثورة وُلد كي يكون شديد المركزية: يُقدّس الأبوية، ويتمحور حول الفردية، ويزدهر بالكاريزماتية.

كان ياسر عرفات الرئيس الفعلي المؤسس للنظام الفلسطيني الحالي، وكان في حد ذاته يشكل مؤسّسة ذلك النظام: سطوته كانت شاملة، وسيطرته كانت كاملة، وصلاحياته مطلقة، وما المؤسسات التي تشكّل منها هذا النظام، بالنسبة إليه، إلا تفاصيل، وما القيادات الأخرى في هرم النظام سوى أعوان. لقد كان عرفات بشخصيته الكاريزماتية الطاغية وقدرته المتعددة، محور هذا النظام، والمسيطر على جميع تفصيلاته ومفاصله: كان هو التجسيد الحيّ لذلك النظام. وبموجب اتفاق أوسلو، أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية بقرار أُخذ في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ من طرف المجلس

أربعة أشهر فقط، أي في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣، حقق عرفات مراده، إذ استسلم محمود عباس للضغوط التي انهالت عليه، وخصوصاً من داخل حركة "فتح"، وسلمّ الرأية بتقديم استقالته من منصب رئيس الحكومة - وبالتالي استقالت حكومته، حكماً - واعتكف السياسة إلى حين عودته، بعد وفاة عرفات، رئيساً للسلطة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

لم يكن انتصار عرفات في هذه "المعركة" كاملاً: فمع أنه تمكن من التخلص من رئيس الحكومة الذي فرض عليه، إلا أنه لم يتمكن من التخلص من موقع رئيس الحكومة، ومن الصلاحيات التي مُنحت لهذا المنصب بموجب تعديل القانون الأساسي. ولذلك كان عليه الاستمرار في خوض "الحرب" المستترة على الحكومة لاستعادة هيمنته عليها، وبالتالي العودة إلى الإمساك بالترديد بزمّام النظام السياسي، وابتدأ بتعيين رئيس حكومة غير مناكف له، وحكومة معظم أعضائها من الموالين. وعلى الرغم من أنه لم يتمكن من استعادة السيطرة الكاملة على المقدرات المالية للسلطة وقدرته على التصرف المنفرد فيها، فإنه أعاد تطويع الأجهزة الأمنية، واستطاع فرض نفسه مجدداً على قمة هرم النظام السياسي. غير أن هذه العملية لم تكتمل، ولم تستمر، إذ انقطعت بوفاته المفاجئة والسريعة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤، وبعد ذلك بفترة قصيرة أصبح هناك حالة جديدة واجهت الحكومة فيها، كما النظام السياسي برمته، أزمة جديدة.

\*\*\*

وعلى غير توقّع، فازت حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية التي

"إصلاح" السلطة الفلسطينية، واستهدفت فعلياً تحجيم سيطرة عرفات على مفاصل النظام السياسي الفلسطيني، وحرمانه من مصادر قوته الثلاثة: احتكاره القرار السياسي، وتحكمه الكامل في التصرف في المال العام، وسيطرته التامة على الأجهزة الأمنية. وتجلّى هذا الهدف المستتر بنجاح الضغط الممارس على عرفات، وإجباره على القبول في آذار / مارس ٢٠٠٣ بتعديل القانون الأساسي للسلطة، والذي تضمّن إدخال أهم تغيير في بُنيته، وهو استحداث منصب رئيس للحكومة ليترأس الحكومة باستقلالية عن رئيس السلطة، واقتطاع القسم الأهم من صلاحيات الرئيس وإعطاؤه إلى رئيس الحكومة، بما فيها السيطرة على المال العام، والإشراف على عدد من الأجهزة الأمنية. واضطر عرفات في الشهر التالي إلى تأليف حكومة جديدة يرئسها محمود عباس الذي كان أول رئيس حكومة في النظام السياسي الفلسطيني الجديد.

لم تأت ولادة منصب رئيس الحكومة بصورة طبيعية من داخل النظام، وإنما جاءت بعملية "قيصرية" قسرية ومضنية فُرضت فرضاً على النظام. وشكّل ذلك أساس الأزمة الكبرى التي عانت جرّاء مظاهرها وآثارها العلاقة بين رئيس سُلبت صلاحياته، ورئيس حكومة "نُفخت" صلاحياته. فعلى الرغم من اضطراره إلى الانحناء أمام عاصفة "الحصار والإصلاح"، والتي كانت تعني بالنسبة إليه التخلص منه، فإن عرفات المعروف بدهائه وقوة شكيمته لم يستسلم للواقع الجديد المفروض عليه، وإنما بدأ مباشرة بعملية ممنهجة لتقويض موقع رئيس الحكومة الجديد ومكانته، وذلك لاسترجاع الحكومة والصلاحيات المسلوقة منه. وفي غضون

المواجهة تصاعدت بين الحكومة وبين حركة "فتح" ممثلة في الرئيس، وجرى خلالها تنازع الصلاحيات وتبادل الاتهامات، وقد حاولت حكومة "حماس" أن تلتف على صلاحياتها المحدودة، وخصوصاً في المجال الأمني، عن طريق استحداث جهاز جديد باسم "القوة التنفيذية" يخضع مباشرة لسلطة وزير داخليتها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حدة الصراع بين الطرفين. واحتاج الأمر إلى تدخلات ووساطات خارجية انتهت بعد عام من تاليف تلك الحكومة بما يُعرف بـ "اتفاق مكة" الذي أنتج حكومة وحدة وطنية جديدة، لكن هذه الحكومة فشلت في رأب الصدع بين الحركتين، ولم تعمر طويلاً، إذ استولت "حماس" بالقوة على قطاع غزة في تموز / يوليو ٢٠٠٧، ووقع الانقسام السياسي، فانحسرت السلطة الوطنية الفلسطينية الممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي يتشكل قوامها من حركة "فتح" أساساً، إلى الضفة، بينما شكّلت "حماس" سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. وبعد أن أقال الرئيس حكومة الوحدة الوطنية التي كانت برئاسة هنيّه، ألف كل طرف حكومته، وأصبح للفلسطينيين حكومتان، وكان ذلك إيذاناً ببداية أزمة جديدة.

\*\*\*

وبينما شكّلت حركة "حماس" في قطاع غزة حكومتها الضيقة مكونة من قياديينها، تبلور الرأي سريعاً في الضفة بعد وقوع الانقسام بأن يتم تأليف حكومة من خارج الفصائل السياسية، وفي مقدمها حركة "فتح"، أي من التكنوقراط المستقلين، كي تظهر هذه الحكومة على أنها ليست حكومة انفصالية ومنغلقة، وإنما تبقى ولو بصورة

جرت في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، وكانت نتيجتها وقوع انقسام عمودي في هرم السلطة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية: رئيس من حركة "فتح"، وأغلبية برلمانية لحركة "حماس" نجم عنها تكليف رئيس السلطة محمود عباس لرئيس كتلة "حماس" البرلمانية إسماعيل هنية بتأليف الحكومة. وعندما لم ينجح هنية في تأليف حكومة وحدة وطنية، قام في نهاية آذار / مارس ٢٠٠٦ بتأليف حكومة قوامها أعضاء من حركته، الأمر الذي أدخل النظام السياسي في عملية صراع محتدم على ممارسة الصلاحيات، وأدى إلى إنتاج أزمة جديدة. فقبل تولّي هذه الحكومة مقاليد السلطة، قام عباس، وبمراسيم رئاسية، بتقليص مركز صلاحياتها، وذلك بنقل كثير من السلطات والهيئات غير الوزارية، فضلاً عن الأجهزة الأمنية، من المسؤولية المباشرة للحكومة وفقاً للتقسيم الوارد في القانون الأساسي المعدّل، لتصبح خاضعة للرئيس مباشرة. وبما أن الشأن السياسي العام بقي منذ البداية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعند رئيسها الذي هو رئيس السلطة أيضاً، بما يشمل ذلك من متابعة عملية التسوية السياسية، والمفاوضات مع إسرائيل، والعلاقات مع المؤسسات الدولية ومع بقية دول العالم، فإن ما تبقى للحكومات من صلاحيات أصبح ضيقاً وينحصر في متابعة جوانب خدمية، كشؤون التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وعلى ضوء الحصار السياسي والمالي الذي تعرّضت له هذه الحكومة من المجتمع الدولي وجهاته المانحة، وسلبها صلاحيات حيوية كثيرة من طرف مؤسسة الرئاسة، فضلاً عن الإضراب العام لموظفي القطاع العام الذي شلّ عمل الوزارات، فإن عملية

رمزية، حكومة ممثلة لكل البلد، الضفة وغزة معاً. ومذ ذاك، ابتدأ عهد حكومات التكنوقراط التي جاءت وجلبت معها أزمة جديدة تضاف إلى ما سبق من أزمات. تحت وقع صدمة الانهيار السريع والمفاجيء لمكونات السلطة - وجلّها فتحاوي - وخسارة قطاع غزة، قام الرئيس بالاستعجال في تأليف حكومة طوارئ مقلّصة ومكونة من شخصيات مستقلة، وبرئاسة سلام فياض. وجرى التمديد لهذه الحكومة التي تحولت انسيابياً فيما بعد إلى حكومة اعتيادية استمرت عامين، ثم تلتها حكومتان بالمواصفات نفسها برئاسة فياض، استمرت حتى حزيران / يونيو ٢٠١٤. وانحصر عمل هذه الحكومات في الضفة، مع أنها بقيت تموّل جوانب أساسية في قطاع غزة، منها قطاع الصحة وقاتورة الكهرباء، لكن أهمها استمرار دفع رواتب موظفي القطاع العام، ومعظمهم ينتمي إلى حركة "فتح"، والذين طلب منهم الاستنكاف عن العمل مع سلطة الأمر الواقع التابعة لحركة "حماس".

أُتيحت لرئيس الحكومة، بعد صدمة خسارة قطاع غزة وما خلفته من هزّة وبلبلّة في أواسط "فتح"، وبروز الحاجة إلى السيطرة السريعة والحازمة على الأوضاع في الضفة كي لا يصبح مصيرها كمصير القطاع، مساحة واسعة للتحرك باستقلالية وحرية. واستغل فياض الفرصة بمهارة واقتدار لاستعادة المسلوب من صلاحيات رئيس الحكومة المنصوص عليها في القانون الأساسي المعدّل، والتي كانت قد تكدّست عند مؤسسة الرئاسة، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسؤولية الأمنية. ومع أن الخصومة السياسية بين فياض وحركة "حماس" بدأت مبكرة، وهو أمر متوقع، إذ

اعتبرته الحركة سالباً لشرعية حكومتها التي تحظى بالأغلبية البرلمانية، إلا إن تُوّسع صلاحياته لم تُثر في البداية حفيظة حركة "فتح" التي كانت تعالج جروحها تاركة له المجال مفتوحاً لاستعادة السيطرة الأمنية المفقودة في الضفة والمتمثلة في حالة التسيّب والفوضى التي كانت تعانيها في أواخر فترة الانتفاضة الثانية، والتي، إن استمرت، كانت ستفتح شقوقاً لحركة "حماس" كي تنفذ بسيطرتها إلى الضفة. لقد كان الرئيس المنزعج من حركة "فتح" التي يترأسها، مؤيداً لرئيس حكومته، وكانت "فتح" تريد توظيف رئيس الحكومة وكيلاً ليقوم بتوضيب أوضاع الضفة كي تتسلمها لاحقاً.

غير أن الأمور لم تستقم طويلاً على هذا المنوال. فعندما استتب أمن الضفة، وشكّل فياض حكومته الثانية في حزيران / يونيو ٢٠٠٩، والتي حظيت بدعم سياسي ومالي واسع من المجتمع الدولي ودوله المانحة، بدأ يتطلع ويعمل على توسيع قاعدة نفوذه السياسي، ليس في أوساط الشعب فحسب، بل داخل حركة "فتح" ذاتها أيضاً. عندئذ، دقّت أوساط فتحاوية قيادية ناقوس الخطر، إذ اعتبرت أنها فقدت الحكم في قطاع غزة لحركة "حماس"، وبدأت تفقده في الضفة لفياض، وهو أمر بدأ يشكّل تهديداً حقيقياً لمكانة "فتح" ومساساً بمصالحها. ومنذ استشعار هذا الخطر، بدأت حملة استعادة السلطة في الضفة تتصاعد داخل أوساط الحركة التي بدأت تنتقد تساهل الرئيس عباس مع فياض الذي أصبح يُشكّل بالنسبة إليها عبئاً يجب إزاحته. وبدأت حملة مكثفة لتحقيق ذلك قوامها العمل على ثلاثة محاور متصلة: أولاً، تأليب الرئيس على الحكومة، وفياض تحديداً، على أساس أنه يستهدف

استقالته، فخلفه رامى الحمد الله في حزيران/يونيز ٢٠١٣ برئاسة حكومة "تكنوقراط" جديدة. وعلى الرغم من منح حركة "فتح" دعمها السياسي لهذه الحكومة الجديدة، فإنها عاشت عاماً واحداً فقط ترنحت فيه بسبب الخلافات الداخلية بين أعضائها.

\*\*\*

بعد سبعة أعوام على الانقسام السياسي الفلسطيني، وفي أعقاب مشاورات مع مختلف الفصائل الفلسطينية تبعت التوصل إلى "اتفاق الشاطئ"، شهدت حكومة "التوافق الوطني" النور في مطلع حزيران/يونيو ٢٠١٤. وتوسم الفلسطينيون خيراً بهذه الحكومة الموحدة التي اعتقدوا أنها تشكل العلامة والضمانة لبدء مرحلة إعادة توحيد البلد بعد طول انقسام، لكن هذه الحكومة وُلدت وهي تعاني مباشرة إشكالياتين نجم عنهما الدخول في أزمة جديدة، وهاتان الإشكالياتان هما: الأولى أن هذه الحكومة تألفت كسابقاتها، كحكومة تكنوقراط متوافق عليها من الخارج ومن طرف الفصائل الفلسطينية. وهذا الوضع جاء لتخطي عدم قدرة حركة "حماس" تحديداً على المشاركة المباشرة في الحكومة لرفضها القبول بشروط اللجنة الرباعية. ولذلك، بقيت جميع الفصائل السياسية خارج التشكيلة الحكومية، وأضحت الحكومة، كسابقاتها، بحاجة إلى توفير الغطاء السياسي الخارجي لدعم وجودها وتدعيم برنامج عملها؛ الثانية هي أن هذه الحكومة دخلت في مواجهة مباشرة مع أحد أهم مكونات تشكيلها، وهي حركة "حماس" التي اشترطت على الحكومة تنفيذ عدة مطالب تعجيزية في معظمها قبل السماح

بتموحيه السياسي مقعد الرئاسة؛ ثانياً، إطلاق حملة عامة لتشويه سمعة رئيس الحكومة باتهامه بالارتباط بإسرائيل والولايات المتحدة وتنفيذ برنامج يستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني؛ ثالثاً، إطلاق العنان للأذرع النقابية للحركة، وخصوصاً نقابة موظفي القطاع العام، للقيام بسلسلة متواصلة من الاحتجاجات والإضرابات لتأزيم عمل الحكومة وشلها. وأخيراً، ومع استمرار اختلاف المنطلقات، تلاقت حركتا "فتح" و"حماس" على مصلحة مشتركة وهدف واحد، هو التخلص من فياض وحكومته.

ومع أن حكومات فياض سجلت على عدة صعود إنجازات كان من الممكن أن تدافع عنها وتشجع لها، بل تحميها، إلا أن دخول رئيسها في صراع على القوة مع حركة سياسية رئيسية تؤمن بأنها تنازلت له ولأعضاء حكومته عن مواقع من المفترض أن تكون لها، وأصبحت تريد استرجاعها، كشف حقيقة أزمة هذه الحكومات، والتي تمثلت في إشكالية بنيوية سببت لها ضعفاً موضوعياً دائماً، وهي أنها كانت منذ تموز/يوليو ٢٠٠٧ حتى حزيران/يونيو ٢٠١٣ توسم بـ "التكنوقراطية". واتضح أن المعنى الحقيقي لهذا التعبير هو أن هذا النوع من الحكومات يفتقر إلى نقطة ارتكاز سياسية ذاتية، الأمر الذي يعني أنها بحاجة إلى متكاً سياسي خارجي تستند إليه لتوفير الدعم اللازم لوجودها واستمرارها. وعندما يغيب هذا الدعم أو يزول ينكشف الغطاء عنها بسرعة، ولا يقبها حينئذ سجل إنجازات، مهما يكن جيداً، أو دعم أجنبي، مهما يكن وفيراً وحاضراً.

وعلى ضوء تكاثف مطارق الاستهداف الفتاوي، اضطر فياض إلى تقديم



حول الرئيس، لكن المموهة داخل إطار "مؤسساتي" ليس رئاسياً بالكامل، أو برلمانياً بالكامل، وإنما انتقائي يوظف ويستخدم ما يحتاج إليه من عناصر، للحفاظ على استمراره واستقراره. واستُحدث منصب رئيس الحكومة ليحقق انقلاباً، من دون عسكر، داخل النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات مستمرة: رئيس يريد تطويع رئيس الحكومة وإدخاله في دائرة "الأعوان" التابعين، ورئيس حكومة يحاول جاهداً وباستمرار تحقيق مركز سلطة مستقل ومؤثر داخل النظام. وتفاقم الوضع عندما دخلت الحركات والفصائل السياسية في هذا الصراع، وخصوصاً منذ حدوث الانقسام الذي أدى إلى تكتيف الاستقطاب والمواجهة بين حركتي "فتح" و"حماس" من جهة، وتغييب أطر كالمجلس التشريعي، والتي كان من الممكن أن تخفف من حدة الصراع، من جهة أخرى.

لقد وقعت الحكومة الفلسطينية "ضحية" هذه الأطراف المتصارعة كلها، رئيساً ورئيس حكومة وحركات وفصائل سياسية، وأصبحت "كيس ملاكمة" تتلقى الضربات من الاتجاهات كافة، وهي بلا حول ولا قوة، فقد ذوت مكانتها، وتقلصت صلاحياتها، وأصبحت "كبش الفداء" الذي يُحمّل وزر الأخطاء والسلبيات كلها الواقعة في البلد، و"تنفيسة" التنذر والتسلية المصاحبة لتنامي ظاهرة الاحتقان السياسي داخل المجتمع.

ولن يستقيم حال الحكومة الفلسطينية إلاّ عندما يستقر النظام السياسي الفلسطيني أولاً (معالجة الانقسام وإقرار نوع النظام إن كان رئاسياً أم برلمانياً)، ويتحول إلى نظام مؤسساتي - ديمقراطي ثانياً. عندئذ، يمكن أن يتم ليس فقط تحديد موقع الحكومة

لها بالعمل في قطاع غزة. وقعت حكومة "التوافق الوطني" في أزمة المراوحة في المكان (وزادت حرب إسرائيل على قطاع غزة الطين بلّة على هذه الحكومة)، فكيف يمكن لها أن تحقق إعادة توحيد المؤسسات المنقسمة، وتعيد إعمار قطاع غزة، وتعدّ لإجراء الانتخابات العامة، بينما شروط حركة "حماس" المسبقة تمنعها من العمل في قطاع غزة؟

ولأن الانقسام من الناحية الفعلية لا يزال غائراً بعمق، فقد اكتشفت هذه الحكومة أن ما كان مطلوباً منها تحقيقه يفوق قدرتها المحدودة على إنجازه، إذ طولبت بإنجازات تحتاج إلى توافق متعذر بين حركتي "فتح" و"حماس". واستمر حالها على هذا المنوال حتى تم مؤخراً إجراء تعديل عليها غير متوافق عليه، الأمر الذي يعني العودة خطوة إلى الوراء.

\*\*\*

بعد هذا العرض المكثف لوضعية "الحكومة الفلسطينية"، يمكن استخلاص أن سلسلة الأزمات المتلاحقة التي لحقت بهذه الحكومة منذ استحداث منصب رئيس الحكومة في سنة ٢٠٠٣، تعود أساساً إلى خلل في المنشأ أدى إلى تفاقم الاضطراب الذي تعانیه، بصورة عامة، ماهية النظام السياسي الفلسطيني وتركيبته. وقد نجم عن ذلك عدم رسوخ مكانة هذه الحكومة وثباتها كمؤسسة داخل هذا النظام، واستمرار الصراع بشأن تحديد نطاق مسؤولياتها وتعريف مدى صلاحياتها، بل التشكيك في مدى الحاجة إليها أصلاً.

وكثيراً ما عمل النظام السياسي الفلسطيني، منذ نشأته، على الفردية والشخصانية والمركزية المتمحورة جميعها



لن يستقيم إلا عندما يتم داخل منظومة  
تستهدف إنهاء الاحتلال، وليس تكريس  
التبعية والانقسام. ■

ومسؤولياتها وصلحياتها الفعلية وليس  
النظرية، بل تقبلها كمؤسسة من مؤسسات  
النظام أيضاً. وبالتأكيد فإن هذا كله

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## طريق الكفاح في فلسطين والمشرق العربي مذكرات القائد الشيوعي محمود الأطرش المغربي

إعداد وتحرير: ماهر الشريف

٣٧٢ صفحة ١٢ دولاراً

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير

إعداد: رندة حيدر إشراف وتحرير: أحمد خليفة

١٦٩ صفحة ٨ دولارات